



أثر جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة

The Effects Of Coronavirus Pandemic On Sustainable Development Goals

د. آمال حفناوي¹، د. سهام زرقان²

¹ جامعة العربي التبسي-تبسة، مخبر دراسات في البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر،

amel.hafnaoui@yahoo.com

² جامعة عباس الغرور-خنشلة، الجزائر، sihem.zerkane@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل تأثير جائحة كورونا على الأعمدة الثلاث للتنمية المستدامة (المجتمع والاقتصاد والبيئة)، باعتبارها أحد أكبر الأزمات التي اجتاحت العالم، إذ لم تسلم من آثارها كل الجوانب، فبعد أن كان تأثير الجائحة المباشر على الصحة سرعان ما انتقل إلى القطاع الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى عالمي، ثم انتقل الضرر إلى الخطط المستقبلية وهو ما قد يتطور إلى أثر أكثر سلبية على الاستراتيجيات طويلة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، والمتمثلة أساسا في أهداف التنمية المستدامة المرسومة لسنة 2030، وهذا نتيجة حدوث تغيرات واضحة في خطط وأولويات الانفاق عن ما هو مطروح في خطط التنمية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية. فبالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا على أهم مستهدفات التنمية المستدامة بشكل سلبي، والتي على رأسها الحماية الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من المساواة، فقد تم التوصل إلى أن هناك آثار إيجابية للجائحة على بعض أهداف التنمية المستدامة أهمها البيئة والمناخ حيث انخفضت انبعاثات الغازات الملوثة عالميا بنسبة 25%، كما ساهمت في حماية الحياة البرية، و أكدت على أهمية وضرورة التعاون الدولي.

الكلمات المفتاحية : جائحة كورونا، أهداف التنمية المستدامة، الخطط المستقبلية.

ABSTRACT

This study aims to present and analyse the impact of the Coronavirus pandemic on the three pillars of sustainable development (society, the economy and the environment), as it is one of the largest crises that swept the world, as its effects were not spared all aspects, after the direct impact of the pandemic on health, it quickly moved to the economic and social sector at a global level, the damage then moved to future plans, which may develop into a more negative impact on long-term strategies related to sustainable development, mainly represented in the sustainable development goals set for the year 2030, and this is the result of clear changes in plans and spending priorities from what is presented in Sustainable development plans at the global and regional levels. In addition to the negative impact of the Coronavirus pandemic on the most important goals of sustainable development, on top of which is social protection and achieving greater equality, it was concluded that there are positive effects of the pandemic on some sustainable development goals, the most important of which are the environment and climate change, as polluting gas emissions decreased globally by 25%, and they also contributed to protecting life on land, and emphasized the importance and necessity of international cooperation.

Keywords: Corona Pandemic, sustainable development goals, future plans.

المقدمة

تمثل أهداف التنمية المستدامة أو كما تعرف بالأهداف العالمية دعوة عالمية للعمل على تحقيق السلام والازدهار العالميين على جميع المستويات، وذلك باعتماد جملة من الأهداف التي توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في شكل نموذج متكامل للعمل عليها وتحقيقها في شكل تدريجي وبناءً على مقاييس ومؤشرات واضحة ومضبوطة، في شكل شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع للوصول إلى كوكب أفضل للأجيال القادمة، وذلك باعتماد 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 هدفاً متصلاً بها.

ومع بداية العمل على تحقيق هذه الأهداف جاءت العديد من التحديات لتكبحها، وكان أكثرها وأشدّها حدة جائحة كورونا التي زعزعت استقرار النمو الاقتصادي العالمي وقادت العالم إلى أزمة ركود عالمي كبرى تهدد نجاح أهداف التنمية المستدامة، حيث أنه وبعد اتفاق دول العالم على الحاجة إلى تمويل شامل للتنمية؛ فقد أدى تفاقم الأوضاع إلى صعوبة التزام أغلب الدول بالاستثمار في برامج الخطة، ما تطلب إعادة ترتيب الأولويات على الصعيد الوطني لكل دولة للتعافي أولاً من التداعيات غير المسبوقة للجائحة.

ومن خلال ما سبق تتمثل إشكالية هذا البحث فيما يلي:

إلى أي مدى ساهمت جائحة كورونا في التأثير على سير وتقدم أهداف التنمية المستدامة عالمياً؟

الأسئلة الفرعية

يتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

✓ ما هي الخطط المرسومة لتحقيق التنمية المستدامة؟

✓ كيف تأثرت مختلف أهداف التنمية المستدامة بجائحة كورونا؟

✓ كيف ستبدو رؤية الأهداف التنموية فيما بعد أزمة كورونا؟

الفرضيات

من خلال التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات الآتية:

✓ تمثل الأهداف التنموية جدول أعمال في شكل متكامل؛

✓ شكّل فيروس كورونا آثاراً سلبية وإيجابية على أهداف التنمية المستدامة؛

✓ يتطلب الوضع الجديد لما بعد أزمة كورونا تغيير الأولويات المتعلقة بجائحة كورونا تماشياً مع النظام العالمي الجديد.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الموضوع في تسليط الضوء على الأثر الذي خلفته جائحة كورونا على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، والتي طالت حتى الأهداف المستقبلية التي يجري العمل على إنجازها ومن بينها أهداف التنمية المستدامة التي وضعت على مستوى عالمي وبخطط مستقبلية وبناءً على مقاييس معينة.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى التعرف على خطة التنمية المستدامة وأهدافها، بالإضافة إلى دراسة وتحليل تداعيات جائحة

كورونا الاقتصادية والاجتماعية، ومدى تأثيرها على الأهداف التنموية.

2. الجانب النظري

1.2 مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كما ورد في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، هي: (التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة). (Tracey, 2008, P 26) وقد ألحقت بهذا المفهوم تكملة في نفس التقرير ليكون أكثر شمولية ودقة: (... وخاصة الحاجات الأساسية للأكثر احتياجا، الذين تمنح لهم الأولوية الكبرى. فالتنمية المستدامة تهدف إلى تفضيل حالة من التناغم بين البشر فيما بينهم، وبينهم وبين الطبيعة). (Souyet, 2009, P 30) فهو يعتبر أول مفهوم وضع الدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). حيث تعتمد هذه التنمية على تنمية اقتصادية بإشراف بيئي من خلال مسؤولية مجتمعية من الشعوب والمؤسسات ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. (الأشوح، 2017، ص38) وتمتاز التنمية المستدامة بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كلما تحقق مستوى معين من التطور تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.

2.2 أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الغايات مرامي ذات طابع عالمي يطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية. وعلى كل حكومة أن تقرر سبل إدماج هذه الغايات العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. والمهم مراعاة الصلة بين التنمية المستدامة وبين سائر العمليات الجارية التي تتصل بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (الأمم المتحدة، 2015، ص 17) إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ17 التي أقرتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول والجهات المعنية، كي تعمل جاهدة على ارساء عالم ينعم بالازدهار المستدام والادماج الاجتماعي والمساواة فيما تسعى بالتزامن مع ذلك إلى الحفاظ على موارد كوكبنا والحرص على عدم إهمال أحد، ومن هنا تظهر أهمية متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومراجعتها بشكل فعال من خلال التعلم لتجديد المساعي وإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، 2018، ص3)

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة الـ 17 فيما يلي: (مجموعة البنك الدولي، 2018، ص ص 70، 75)

- (1) إنهاء الفقر بكل صوره في كل مكان؛
- (2) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- (3) ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهة للجميع في كل الأعمار؛
- (4) ضمان تعليم جيد يتسم بالإنصاف ويشمل الجميع ويعزز فرص التعلم طوال الحياة للجميع؛
- (5) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- (6) ضمان توفر مياه الشرب والصرف الصحي للجميع وإدارته إدارة مستدامة؛
- (7) ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المنتظمة والمستدامة بتكلفة ميسورة؛
- (8) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- (9) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار؛

- 10) الحد من التفاوتات داخل مختلف البلدان وفيما بينها؛
- 11) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- 12) ضمان استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج؛
- 13) اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وتأثيراته؛
- 14) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛
- 15) حماية وتأهيل وتعزيز الاستخدام المستدام للأنظمة الأيكولوجية البرية وإدارة الغابات بشكل مستدام؛
- 16) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد؛
- 17) تعزيز سبل التنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

وبعكس ما يعتقد الكثيرون لا تمثل أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال إنما مجالات التركيز اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أن ترى الأهداف السبعة عشر على أنها قطع لا غنى عنها في لغز كبير ومعقد، ومن أجل الفهم حقاً يحتاج المرء أن ينظر في اللغز ككل ولكن في الوقت نفسه إنه من المستحيل الانتهاء من حل اللغز بدون تلك القطع. وأهداف التنمية المستدامة هي نقاط الضعف التي لديها القدرة على التأثير على رخاء الكوكب بأكمله، والأشخاص الذين يعيشون عليه. (خلف، ص 02) فالملاحظ أن التقدم في مجال أو هدف من أهداف التنمية المستدامة يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تحقيق باقي الأهداف والعكس بالعكس.

3. منهجية الدراسة

من أجل توضيح المنهجية التي تم اتباعها في هذه الدراسة سيتم إبراز الأدوات المستخدمة والمصادر التي تم جمع البيانات والمعلومات منها، ثم سيتم توضيح المنهج المستخدم.

1.3 أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة المسح المكتبي لأهم المراجع والكتب والدراسات المتعلقة بالموضوع ومتغيراته، بغرض وضع القاعدة النظرية للدراسة، والتعريف بالمتغيرات وأهم العناصر المتعلقة بها. كما تم جمع البيانات والمعلومات المقدمة في الجانب التطبيقي من خلال الاطلاع على مجموعة متنوعة من أهم وأحدث التقارير والمنشورات لأهم الهيئات والمنظمات العالمية، على غرار هيئة الأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، وبعض الدراسات الحديثة التي كانت حول أهداف التنمية المستدامة وتداعيات جائحة فيروس كورونا.

2.3 المنهج المستخدم في الدراسة

تم في إطار هذه الدراسة، توظيف المنهج الوصفي والتحليلي، وهذا لأنه المنهج الملائم لوصف مفصل للبيانات والمعلومات التي تم تجميعها عن متغيرات الدراسة، ثم تحليلها بما يجب عن إشكالية الدراسة المطروحة ويختبر صحة الفرضيات المقدمة.

4. النتائج

1.4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا

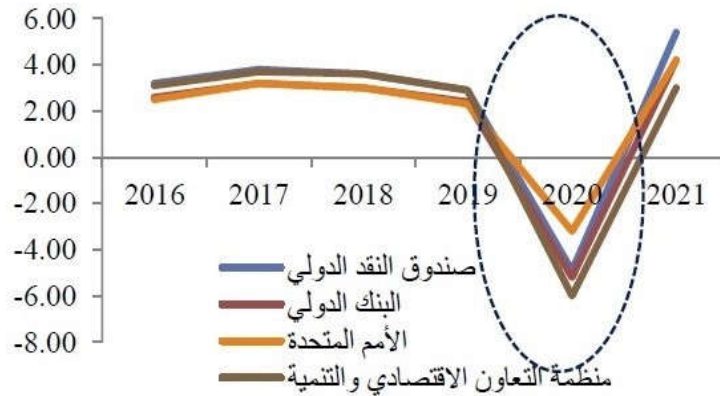
ظهر فيروس كورونا* في ديسمبر 2019 بالصين وصنفته منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 جائحة، ويعتبر علماء الأوبئة أن فيروسات كورونا تنتهي إلى صنف من الفيروسات ذات أعراض متنوعة في المجمال أبرزها نزلة البرد العادية والحالة التنفسية الحادة والوخيمة. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2020، ص 6) وقد خلفت جائحة كورونا آثاراً على جميع المستويات يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

* يشق اسم coronavirus من اللاتينية corona وتعني الاكليل بصفة عامة، أو اكليل زهور، كما تعني التاج أو الهالة، ويحمل الاسم تعيين مظهر الفيروس اثناء مشاهدته من خلال المجهر الالكتروني، وتعتبر تسمية فيروس كورونا في اللغة العربية أكثر شيوعاً عن التسميات الأخرى: الفيروس التاجي أو المكمل مثلاً.

1.1.4 الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا

وقعت معظم دول العالم في معضلة كبيرة تمحورت حول آلية تحقيق الموازنة بين ما ينجم عن الفيروس من آثار نفسية وإنسانية تتعلق بالمرض والموت والعزلة، ومن آثار اقتصادية خطيرة تتعلق بوقف عجلة الانتاج والتبادل التجاري وتعطيل مؤسسات القطاعين العام والخاص وإغلاق الحدود والمنافذ البرية وتعليق الرحلات الجوية ونفاذ المخزون وزيادة النفقات والاقتراض وعجز الموازنة حيث أشارت دراسة حديثة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اسكوا إلى أن 8.3 مليون شخص سيدخلون دائرة الفقر في المنطقة العربية وحدها نتيجة تفشي فيروس كورونا. أصدر صندوق النقد الدولي في شهر جوان الماضي تحدينا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي توقع فيه انكماش الاقتصاد العالمي بنحو 4.9 في المائة في عام 2020 ، وهو ما يعني مستويات انكماش تفوق تلك المتوقعة في شهر أفريل الماضي بنحو 1.9 نقطة مئوية. عزى الصندوق ذلك إلى الأثر السلبي لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 بأكثر مما كان متوقعا في السابق. في حين توقع التقرير تعافي تدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي ومعاودة الاقتصاد العالمي النمو بنسبة 5.4 في المائة في عام 2021. في هذا الإطار، أشار التقرير إلى أن التأثير السلبي الحاد للجائحة على الأسر منخفضة الدخل يهدد التقدم الكبير الذي تحقق في الحد من الفقر المُدقع على مستوى العالم منذ تسعينيات القرن الماضي.

شكل 1: معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي العالمي



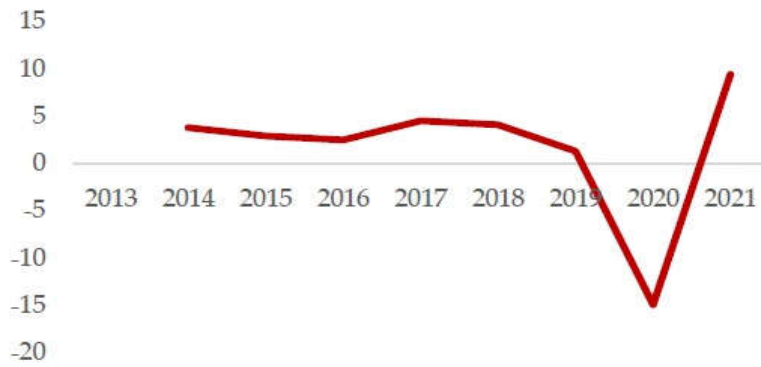
المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص 10

حيث يظهر الشكل تأثير الاقتصاد العالمي في مواجهة أكبر وأساء أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير، حيث يتوقع خسارة للناتج بحوالي 8 إلى 12 تريليون دولار عامي 2020 و2021، وتراجع قوي للناتج المحلي العالمي سنة 2020، وذلك بسبب الصدمة القوية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة. كما شهدت المديونية العالمية ارتفاعا غير مسبوق خلال شهر مارس من عام 2020 في أعقاب لجوء حكومات دول العالم إلى تبني حزم ضخمة للتحفيز الاقتصادي لمواجهة تفشي جائحة كورونا، ما أدى إلى نمو كبير لمستويات الاقتراض الداخلي والخارجي في العديد من دول العالم. فارتفعت المديونية العالمية بنحو 2.1 تريليون دولار في شهر مارس الماضي بما يمثل أكثر من ضعف الزيادة المسجلة في حجم الدين العام خلال الفترة (2017-2019) البالغة 0.9 تريليون دولار. وتشير التوقعات إلى إمكانية ارتفاع المديونية العالمية كنسبة إلى الناتج من 322% سنة 2019 إلى 342% سنة 2020، بالإضافة إلى حجم القروض الواجب سدادها خلال العام البالغ قيمتها حوالي 20 تريليون دولار (يشكل نصيب الأسواق الناشئة نحو خمس هذه المستويات)، حيث قد تلجأ بعض الحكومات إلى الاقتراض لسداد هذه المديونيات. (صندوق النقد العربي، 2020، ص 7)

وتباينت استراتيجيات الدول في التعاطي مع الأزمة فبعض الدول منعت الحركة والسفر وأغلقت المطارات والموانئ وعزلت المدن والمجتمع بكامله وتبنت اجراءات وقائية في غاية الصرامة بغض النظر عن الآثار الكارثية التي قد تشل حركتها

الاقتصادية وترميمها في أزمة خانقة وهذه نظرة مقاصدية تأخذ بالاعتبار أولوية المحافظة على النفس وتقديمها على المال عند التعارض، في حين جعلت بعض الدول البعد الاقتصادي في المقام الأول حيث أخذت بالحد الأدنى الممكن من الإجراءات الاحترازية لتجنب الخسائر الاقتصادية حتى لو نجم عن ذلك تفاقم الوضع الصحي للمواطنين وهي الاستراتيجية التي تبنتها الصين وإيطاليا وإيران وبريطانيا وأمريكا وتركيا في أول شهرين من ظهور الوباء ولكن التطورات السريعة في عدد الاصابات والوفيات دفعتهم إلى تبني اجراءات وقائية مشددة واناقد الاقتصاد وحمايته من الانهيار عبر وسائل أخرى. (العز، ص 28)

شكل 2: معدل تغير حجم التجارة الدولية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص 10

يتوقع أن يكون لجائحة فيروس كورونا أثر سلبي حاد على التجارة الدولية سنة 2020 بسبب تعطل سلاسل الامداد عالميا، لكن هناك أمل في التعافي في السنة التي تليها (2021). في هذا الإطار، تتوقع منظمة التجارة العالمية، تراجع التجارة العالمية في السلع هذا العام بسبب جائحة مرض كورونا بنسبة تتراوح ما بين 13 إلى 32 في المائة في عام 2020، في حين من المتوقع تعافي التجارة الدولية بنسب تتراوح ما بين 21 و 24 في المائة العام المقبل شريطة تبني سياسات ملائمة لدعم التجارة الدولية، والتغلب على التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف، والسيطرة على معدلات تفشي المرض. ((صندوق النقد العربي، 2020، ص 7)

حيث دمر فيروس كورونا اقتصاد الدول تباعاً، وأحياناً على شكل مجاميع من خلال تحطيم سلاسل العرض ونشر الخوف والقلق العام، كما يوزع أضراره على مناحي الاقتصاد المختلفة مركزاً على قطاعات معينة في بادئ الأمر كتلك المتعلقة بالسياحة والضيافة والنقل لينتقل بسرعات متفاوتة إلى جوانب العرض والطلب كافة في الاقتصاد. (منصور، 2020، ص 8)

2.1.4 الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا

أدى انتشار كورونا وسياسات التصدي له إلى عواقب اجتماعية خطيرة خاصة بالنسبة للأفراد المهمشين في المجتمع. فقرار فرض الحجر الصحي لمنع انتشار الفيروس الذي أقرته الحكومة قد يزيد من المخاوف القائمة بشأن العرق والطبقة حيث إن الحجر يساء استخدامه باعتباره فاصلاً اجتماعياً وليس فاصلاً صحياً في المجتمعات متعددة الثقافات. كما قد يتسبب في تصاعد التوتر في المجتمع بسبب نقص المعلومات الرسمية حول الوضع الوبائي وغياب علاج له، لأن هذا يؤدي إلى انتشار شائعات حوله بما يفاقم انتشار الذعر الاجتماعي. (المجيد، 2020) كما أن الأثر امتد ليضمحل العاملين في مجالات عمل مختلفة نتيجة للتدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بإغلاق المحلات التجارية ومناطق السوق والأماكن الترفيهية، وبالتالي فإن تداعيات فيروس كورونا انعكست على سوق العمل كونها ستؤدي إلى تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضى أجوراً ضئيلة. حيث أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن التداعيات الاقتصادية للفيروس قد تتسبب في فقدان ما يصل إلى 25 مليون وظيفة في العالم. (طلحة، أبريل 2020، ص 14، 15).

شكل 3: نسبة الوظائف المهددة بالفقدان في القطاعات المتأثرة بالأزمة سنة 2020 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص 10

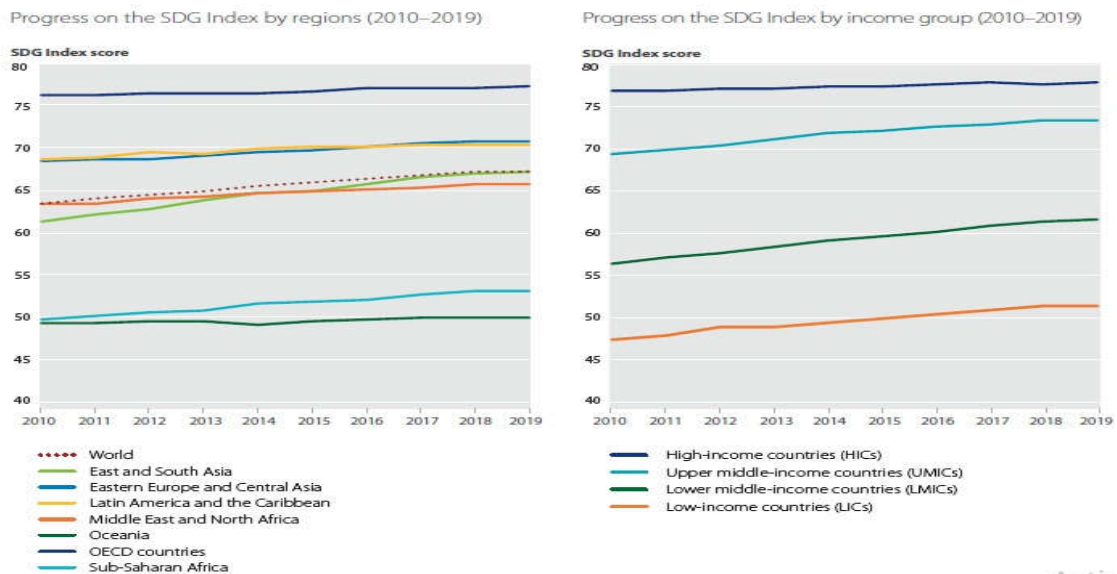
يتضح من الشكل أنه يتوقع في سنة 2020 فقدان حوالي 37.5% من الوظائف عالميا في القطاعات المهددة بشكل كبير بجائحة فيروس كورونا، وقد كانت أكبر نسبة في الأمريكيتين حيث قدرت بـ 43.2%.

2.4 الأهداف التنموية في ظل فيروس كورونا

1.2.4 وضع أهداف التنمية المستدامة عقب فيروس كورونا

تشير احصائيات التحديث السنوي الذي يرصد التقدم المحرز عبر مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، إلى أن الفقر وعدم المساواة وأزمة المناخ والإنتاج غير المستدام والتحديات الملحة الأخرى، تتطلب إجراءات حاسمة بسبب فيروس كورونا. لم يتبقى أمام العالم سوى 10 سنوات لتحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، التي التزم بها أكثر من 150 من قادة العالم في عام 2015.

شكل 4: تطور مؤشر أهداف التنمية المستدامة حسب المناطق وحسب فئات الدخل (2010-2019)

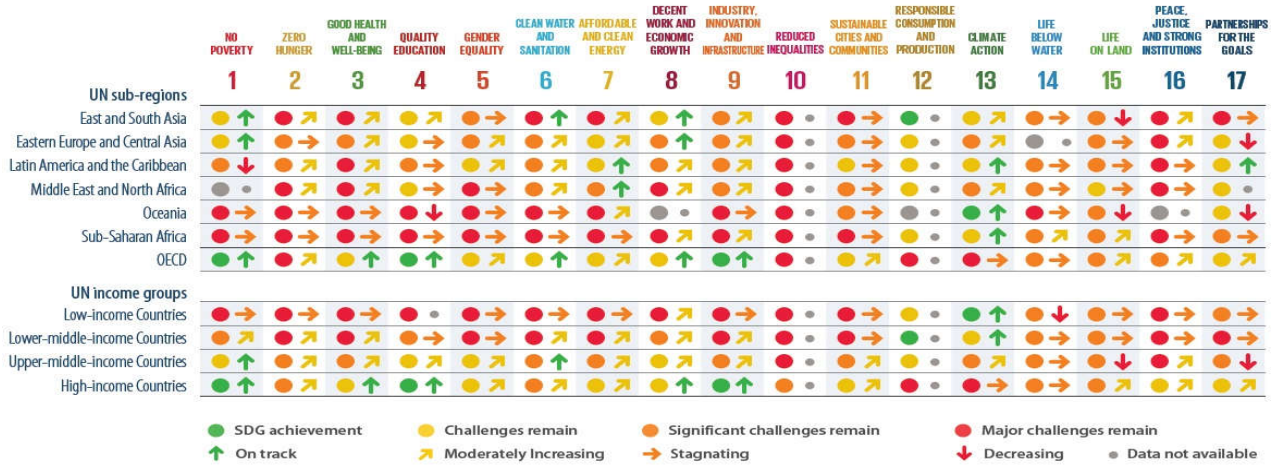


Source: (Sachs, 2020, P 28)

إذ يظهر الشكل الموالي أن هناك تقدم واضح في مؤشر أهداف التنمية المستدامة عالميا مما يعكس تقدم جيد نحو تحقيق بعض الأهداف، ورغم أن هناك أهداف لم توفق العديد من المناطق في العالم في السير نحو تحقيقها أو الإسراع في ذلك، حتى قبل جائحة فيروس كورونا، إلا أن الجائحة كان لها أثر قوي على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

شكل 5: لوحة معلومات أهداف التنمية المستدامة لسنة 2020 (المستويات والاتجاهات)

حسب المناطق الفرعية التابعة للأمم المتحدة وفئات الدخل



Source: (Sachs, 2020,P 40)

على سبيل المثال، يهدف الهدف رقم 11.17 من أهداف التنمية المستدامة إلى زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام 2020. إلا أنه من المحتمل أن يكون فيروس كورونا قد دفع الهدف بعيداً عن مسار تحقيقه.

كما أظهر تحديث هذا العام أن الانخفاض القياسي الذي سببه فيروس كورونا بنسبة 5٪ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، لن يكون كافياً حتى لتحقيق الأهداف التي حددها اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إذ يجب خفض الانبعاثات العالمية بنسبة 8٪ تقريباً بشكل سنوي خلال العقد القادم، ليحقق العالم هدف 1.5 درجة مئوية لاتفاقية المناخ. وقد تم تحديد حجم هذه المهمة من خلال فيروس كورونا. (الأمم المتحدة، 2020)

فقد كشف تقرير صادر عن مكتب الأمانة العامة للأمم المتحدة أن جائحة كورونا أثرت بشدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث أجهت الأنظمة الصحية، وأغلقت الأعمال التجارية، وأصبح 1.6 مليار طالب خارج المدرسة كما تحمل الفقراء والضعفاء وطأة الجائحة، وتوقع التقرير أن يعاني عشرات الملايين من الجوع والفقير المدقعين.

وأفاد تقرير لمنظمة العمل الدولية بأن جائحة كورونا تنذر بتداعيات خطيرة على القوى العاملة في جميع أنحاء العالم وتوقع التقرير أن تؤدي أزمة وباء فيروس كورونا المستجد إلى إلغاء نحو 195 مليون وظيفة بدوام كامل في النصف الثاني من عام 2020، من بينها 5 ملايين في الدول العربية. (جريدة لوسيل، 2020)

2.2.4 تقييم أثر جائحة كورونا على الأهداف التنموية

للتحقق من مدى نجاعة تطبيق هذه الاستراتيجية الأممية الكونية، اعتمدت في عام 2015 هيئة الأمم المتحدة شبكة من أهداف التنمية المستدامة مكونة من سبعة عشر هدفاً ووسطرت لهذا الغرض 244 مؤشراً لتتبع تحقق هذه الأهداف من خلال النتائج، حيث ثبتت أهمية هذا التتبع خلال الأزمة الحالية التي يعيشها سكان كوكب الأرض. فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد مستدام دون حماية اجتماعية وصحية للناس والبيئة، وهذا هو المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة. (بنعبو، 2020) ويمكن قياس درجة تأثر هذه الأهداف من خلال ما يلي:

✓ من الجانب السلبي:

الهدف 01: هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى زيادة نسبة الفقر من 32.5% إلى 60% كنتيجة مباشرة لزيادة نسب البطالة على مستوى العالم نتيجة لتأثير الجائحة على عدة قطاعات هامة منها قطاع الخدمات والعمالة غير المنتظمة والقطاع غير الرسمي. (الاتحاد المصري للتأمين، 2020، ص4)

ومن أهم تداعيات جائحة كورونا على هذا الهدف مايلي: (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص3)

- انخفاض وتباطؤ وتيرة التقدم على مسار الحد من الفقر المدقع حيث من المتوقع أن يصل معدله عالميا سنة 2020 من 8.4% إلى 8.8% أي أن ما بين 40 و60 مليون شخص سيقعون في الفقر المدقع، وهي أول زيادة عالميا منذ أكثر من 20 عاما.
- في عام 2019، كان 12.8% من العمال الشباب في العالم يعيشون في فقر مدقع، مقابل 6% فقط من العمال البالغين في العالم. وتدفع هذه الجائحة الملايين من العمال إلى البطالة والعمالة الناقصة والعمالة الفقيرة.
- لا يزال نصف سكان العالم على الأقل يفتقرون إلى التغطية الكاملة بالخدمات الصحية الأساسية، ولا يستفيد من اعانات البطالة سوى 22% من العمال العاطلين عن العمل.

الهدف 02: أثرت القيود المفروضة على حركة الأشخاص وإغلاق المعامل بسبب فيروس كورونا، على التنقل وبالتالي على توفير المنتجات الغذائية والزراعية، كما عطلت عدداً من سلاسل القيمة مما قد يحدث أثراً محتملاً على الأسعار. ومع استمرار تنفيذ التدابير التقييدية زاد الضغط على النظام ككل ومع عدم عودة حركة الأشخاص إلى طبيعتها فمن المحتمل تراجع مخزونات الأغذية وارتفاع الأسعار. ومن البديهي أن الفئات السكانية الأكثر فقراً وضعفاً ستأثر في المقام الأول بحيث أنها تتمتع بقدرات أقل لمعالجة الآثار السلبية المطولة للتدابير الوقائية التقييدية (لاسيما على العمل/ المداخيل والانتاج وعلى دخل الأسرة في نهاية المطاف). (خرشوفة، 2020، ص31) وبسبب الجائحة حرم نحو 370 مليون تلميذ من الوجبات المدرسية المجانية التي يعتمدون عليها، ويجب اتخاذ تدابير فورية لتعزيز نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها بهدف التخفيف من آثار الجائحة وتقليلها إلى أدنى حد. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص4)

الهدف 03: وهو الهدف الذي له علاقة مباشرة أكثر من غيره بالجائحة، حيث تظهر الجائحة أن أنظمة الرعاية الصحية السيئة في دولة واحدة يمكن في أسوأ الأحوال، أن تكون لها تبعات على جميع الدول الأخرى وأنظمة الرعاية الصحية فيها. ذلك أنه لا يُستثمر إلا 6.3 إلى 10% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي في الأنظمة الصحية.

وأسفرت قلة الاستثمار في الإنتاج المحلي للمعدات الطبية والمشافي والموارد البشرية عن أنظمة رعاية صحية ضعيفة لا تتوفر لعدد كافٍ من الناس وغير قادرة على كبح جماح كارثة كورونا. وقد عانى العاملون في الرعاية الصحية، وخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط لمدة طويلة من الأجور المنخفضة، والضمان الاجتماعي غير الكافي، وبناء قدرات منخفضة الجودة. هذا ولا يُعنى إلا 1 من أصل 13 هدفاً يتفرع عن الهدف 03 بأحوال العاملين في مجال الصحة – الجنود الحقيقيون في المعركة الحالية ضد الفيروس- (رمضان، 2020) أما فيما يتعلق بأنظمة الرعاية الصحية المحلية والعالمية فقد تسبب الفيروس في أضرار جمة، حيث انتهى الأمر بمقدمي الرعاية في الخطوط الأمامية إلى تحولهم لمرضى أو وفيات. كما أدى إلى تقلص حقوق العديد من موظفي الرعاية الصحية، وفرض مطالب مرهقة عليهم مثل حرمانهم من الاجازات وعزلهم مع المرضى لاحتواء الوباء ونقلهم إلى مستشفيات أخرى وفي بعض الأحيان يتم استدعاؤهم من خارج الدولة. (خرشوفة، 2020، ص32)

الهدف 04: لم يعد بإمكان أكثر من مليار طفل وشاب عبر العالم الوصول إلى حجراتهم الدراسية جراء تفشي فيروس كورونا، حيث تم إغلاق المدارس والجامعات في 124 دولة، ولمعالجة هذه المشكلة ولضمان استمرارية العملية التعليمية

والتعليمية التي يمثل حجمها وسرعتها تحدياً غير مسبوق لقطاع التعليم. (بنعبو، 2020، ص7) ويؤثر إغلاق المدارس بهدف إبطاء انتشار جائحة كورونا تأثيراً سلبياً على نتائج التعلم وعلى النمو الاجتماعي والسلوكي للأطفال والشباب ذكورا واناثا ولقد أثر ذلك على أكثر من 90% من الطلاب في العالم، أي على 1,5 بليون طفل وشاب. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص8)

دفع الوضع الراهن العالم باتجاه إجراء تغيير جذري في الأدوات المستخدمة لتحقيق الهدف 04 وليس هناك من خيار آخر أمام الأساتذة والطلاب سوى البقاء على تواصل مع بعضهم من خلال العديد من موارد التعليم الإلكتروني ومنابره، كذلك أصبح التعلم الذاتي أحد عوامل التعليم في الدول الأقل تطوراً. وإلى جانب ازدياد الوعي بموارد التعلم الإلكتروني الموجودة من قبل، فقد تم إنشاء العديد من الموارد الجديدة أو إتاحتها بالمجان، مثل المكتبات الإلكترونية في الجامعات. فيما قد وجد الاتحاد الدولي للاتصالات أن 53.6 بالمئة فقط من سكان العالم تتوافر لهم سبل الوصول إلى الإنترنت. (رمضان، 2020) فعلى الرغم من توفير التعليم عن بعد للعديد من الطلاب، فإن الأطفال والشباب في المجتمعات المحلية الضعيفة والمحرومة، ممن يعيشون في المناطق النائية والفقيرة، والدول الهشة، ومخيمات اللاجئين، لا يستطيعون الاستفادة منه بنفس المستوى وستسهم الفجوة الرقمية في توسيع الفجوات القائمة فيما يتعلق بالمساواة في الحصول على التعليم. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص8)

الهدف 05: إن وطأة الجائحة الحالية شديدة على النساء والفتيات أيضاً، في حين يُلزم الحظر الناس بالبقاء في منازلهم، يأخذ العنف المنزلي بالتفاقم على الصعيد العالمي. كذلك فقد ساهم غياب السبل القانونية أو ندرتها وكذلك المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالمرأة في تفاقم المشكلة. تشكل النساء كذلك 70% من مجموع العاملين في الرعاية الصحية، مما يزيد من احتمال تعرضهن لخطر العدوى ويثقل كاهلهن بأعباء إعالة أفراد الأسر الذين فقدوا وظائفهم. (رمضان، 2020) كما تركز النساء لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل ثلاثة أضعاف الوقت الذي يكرسه الرجال لها. ويتطلب إغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية من الوالدين، لا سيما النساء، زيادة رعاية الأطفال وتيسير تعلمهم في المنزل. وتشير التقارير الواردة من عدة بلدان إلى أن العنف العائلي ضد النساء والأطفال أخذ أيضاً في الازدياد خلال فترة الاغلاق العالمية. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص9)

الهدف 06: بينما يطلب من العالم غسل أيديهم لمكافحة الوباء، أشارت الأمم المتحدة إلى أن حوالي ملياري شخص في العالم لا يحصلون على مياه للشرب، وأن أكثر من نصف سكان العالم محرومون من شبكة الصرف الصحي الآمن، ولتحقيق الهدف الانمائي السادس والمتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي حذرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية في تقريرها العالمي الجديد عن تنمية الموارد المائية. موضوع المنشور الذي تم توزيعه في يوم المياه العالمي، من تدهور الظروف بسبب تغير المناخ، مما يؤثر على توافر ونوعية وكمية المياه اللازمة للاحتياجات الأساسية. ويحذر التقرير من أن مثل هذه النكسة يمكن أن تعوق الهدف السادس من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والذي يهدف إلى ضمان الوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي للجميع في غضون عشر سنوات. (بنعبو، 2020، ص7) والجدير بالذكر أن تفاقم أزمة المياه والصرف الصحي يهدد بإعاقة تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، لا سيما ما يتعلق بالصحة والغذاء والتعليم والمساواة بين الجنسين والطاقة وتغير المناخ.

الهدف 07: كشف التقرير الجديد لتتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة أنه على الرغم من التقدم الذي تسارعت خطاه خلال السنوات العشر الماضية، فإن العالم لن يتمكن من تأمين طاقة حديثة مستدامة وموثوقة بأسعار معقولة للجميع بحلول عام 2030 ما لم يتم تعزيز الجهود بدرجة كبيرة. يقول التقرير إنه تحقق تقدم ملموس نحو بلوغ مختلف جوانب الهدف السابع قبل بدء تفشي جائحة كورونا. ومن ذلك حدوث انخفاض ملحوظ في شتى أنحاء العالم في عدد السكان المحرومين من إمدادات الكهرباء، وزيادة الإقبال على استخدام الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء،

وتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة. إلا أنه وفي إطار السياسات التي كانت قائمة أو مزمنة قبل بدء تفشي جائحة كورونا، سيظل هناك نحو 620 مليون شخص محرومين من الحصول على الكهرباء في 2030. (The world bank, 2020). ولقد أبرزت الجائحة مدى الحاجة إلى خدمات موثوقة وميسورة التكلفة لتوفير الكهرباء في المراكز الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة استقصائية أجريت في بلدان نامية مختارة أن ربع المرافق الصحية التي شملتها الدراسة الاستقصائية تفتقر إلى الكهرباء، وأن ربعاً آخر منها يعاني من انقطاع التيار الكهربائي دون إنذار سابق ويؤثر ذلك سلباً على قدرتها على تقديم الخدمات الصحية الأساسية وأوجه القصور هذه تضعف استجابة القطاع الصحي للأزمة الصحية الراهنة. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص12)

الهدف 08: تمثل أثر جائحة كورونا على هذا الهدف أساساً في تعليق الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي دخل أقل ووقت عمل أقل وبطالة للكثير من المهن. (United nations, 2020, P12)

فقد كان الاقتصاد العالمي، حتى قبل الأزمة الراهنة، ينمو بمعدل أبطأ مما كان عليه في السنوات السابقة على الرغم من التحسينات التي طرأت على معدلات إنتاجية العمل والبطالة. ولكن الجائحة أدت إلى تعطيله فجأة وعمق، ودفعت العالم إلى الكساد الاقتصادي. ومن المتوقع أن تؤدي الصدمة غير المسبوقة التي تعرضت لها أسواق العمل في العالم إلى انخفاض بنسبة 10,5 في المائة تقريباً في مجموع ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 305 ملايين عامل على أساس التفرغ. وكان أكثر المتضررين من هذه الصدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمال في القطاع غير الرسمي، والعاملون لحسابهم الخاص، والعاملون بأجر يومي، وعمال القطاعات الأكثر عرضة للاضطراب. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص13)

الهدف 09: كان معدل النمو العالمي في مجال الصناعات التحويلية قد انخفض باطراد فعلاً حتى قبل تفشي كورونا. وأضرت هذه الجائحة بشدة بالصناعات التحويلية وتسببت في تعطيل سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وتوريد المنتجات. كما تضرر قطاع النقل الجوي بشدة من هذه الجائحة، ومن المتوقع أن تخسر شركات الطيران 1,5 بليون مسافر جوي دولي في عام 2020، وأن تنخفض سعة مقاعد الرحلات الجوية الدولية بمقدار ثلاثة أرباع تقريباً وتؤدي إلى خسارة قدرها 273 بليون دولار، مقارنة بإيرادات التشغيل الاجمالية المتوقعة سابقاً. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص14)

الهدف 10: هو هدف يمس كل أهداف التنمية المستدامة، ولعل إحدى النقاط المهمة التي عرّتها الجائحة هي استخفاف الدول المتقدمة بدور العمال المهاجرين. فعلى سبيل المثال، تسافر كل سنة آلاف المزارعات إلى الدول الأوروبية الغربية في أوقات الحصاد لكسب التعويض اليسير لإطعام عائلاتهم. أما هذه السنة فقد حرمتهم الجائحة من هذه الفرصة، الأمر الذي جعل المزارعين الأوروبيين عاجزين عن إنقاذ محاصيلهم. ومن شأن هذا أن يهدد الأمن الغذائي ويسلط الضوء على أهمية هجرة العمالة الموسمية (رمضان، 2020).

وأزمة كورونا تصيب بأشد الأضرار أكثر الناس والبلدان فقراً وضعفاً، وتهدد بأثار ضارة بشكل خاص على أفقر البلدان. وهي تكشف عن أوجه عدم المساواة العميقة القائمة داخل البلدان وفيما بينها وتزيد من حدة أوجه عدم المساواة هذه.

الهدف 11: أدى التحضر السريع إلى تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات وإثقال كاهلها، وتفاقم تلوث الهواء، وستكون الجائحة شديدة الوطأة على أكثر من بليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم، الذين يعانون من نقص السكن اللائق، وعدم وجود مياه جارية في المنازل، وقلة أو انعدام نظم إدارة النفايات، واكتظاظ وسائل النقل العام، ومحدودية فرص الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الرسمية. ويعمل الكثيرون من هؤلاء السكان في القطاع غير الرسمي وهم معرضون بشدة لفقدان سبل عيشهم مع اغلاق المدن. وثمة حاجة إلى خطط استجابة عاجلة للتأهب لحالات التفشي في الأحياء العشوائية والأحياء الفقيرة والتصدي لها. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص16)

الهدف 13: رغم الآثار الإيجابية الجلية لجائحة كورونا على البيئة والمناخ، إلا أن هذه الآثار للأسف مؤقتة، والاحتباس الحراري مستمر، ومن أهم التداعيات السلبية للجائحة على التقدم في تحقيق هذا الهدف تعليق الاجتماعات الدولية المتصلة بالمناخ مثل تلك الخاصة بالتنوع البيولوجي والمحيطات. وتم تأجيل مبادرات مناخية مهمة، كما ضغطت شركات الطيران على الجهات النازمة لتأخير سياسات خفض الانبعاثات. ومددت المواعيد النهائية الممنوحة للشركات للوفاء بالمعايير البيئية، وأجلت مناقصة متعلقة بالحق في بناء العديد من مزارع الطاقة الشمسية الضخمة. وتم توقيف أو تقليص التزامات العديد من الدول فيما يتعلق بالبيئة والمناخ. (Daniel Wilkinson, 2020)

الهدف 14: الطفرة المفاجئة في الاستخدام اليومي لبعض المنتجات للحفاظ على سلامة الناس ووقف انتشار المرض ساهمت في تفاقم مشكلة التلوث البلاستيكي خاصة للمحيطات. فمن المتوقع أن حوالي 75% من الأقنعة المستخدمة، والنفايات الأخرى ذات الصلة بالجائحة، ستنتهي في مدافن النفايات أو ستطفو على سطح البحار. وبغض النظر عن الأضرار البيئية، فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يقدر التكلفة المالية في مجالات كالسياحة ومصائد الأسماك بنحو 40 مليار دولار. (الأمم المتحدة، 2020)

الهدف 17: لا يزال تعزيز الشراكات العالمية وتعزيز وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تشكلان تحدياً بسبب ندرة الموارد المالية، والتوترات التجارية، والعقبات التكنولوجية، والافتقار إلى البيانات. وتضيف الجائحة عراقيل جديدة على طريقة تنفيذ الأهداف. ومع استمرار انتشار كورونا، شهدت الأسواق المالية العالمية خسائر كبيرة وتقلبات شديدة، وخرج أكثر من 100 بليون دولار من رأس المال من الأسواق الناشئة منذ تفشي المرض، وهو أكبر تدفق إلى الخارج يسجل على الإطلاق. ومن المتوقع تراجع التجارة العالمية، كما سبق الإشارة له، بنسبة تتراوح بين 13 و32% سنة 2020. وتعزيز تعددية الأطراف والشراكات العالمية أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ويتطلب الطابع العالمي للجائحة مشاركة الجميع في جميع أنحاء العالم.

ومن المتوقع كذلك أن تتسبب الجائحة في تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنسبة تتراوح بين 30 و40% في الفترة 2020-2022. كما يتوقع أن تتراجع التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل إلى 445 بليون دولار، أو بنسبة 20%، في عام 2020 بسبب الجائحة. (الأمم المتحدة، 22/07/2020، ص22)

✓ من الجانب الايجابي:

الهدف 09: كان للجائحة أثراً إيجابياً كبيراً على هذا الهدف، من خلال التقليل من تداول العملة النقدية، وهي إحدى السبل الهامة لانتقال الفيروس، إلى ابتكار وتطويرات في البنية التحتية الإلكترونية. وقد دمجت الخدمات الحكومية المحافظ الإلكترونية بأنظمتها وتم إلغاء الرسوم المفروضة على تحويل الأموال لثني الناس عن استخدام الأموال النقدية. الأهداف 12: يشكل النقل عاملاً رئيسياً في جعل المدينة مستدامة. فخلال الحجر كان العمل وكذلك أغلب الفعاليات يتم في أرجاء العالم كافة على الإنترنت مما ساهم في التقليل بشكل كبير من انبعاثات CO2. وهذا يثبت أن العالم يبقى منتجاً عندما يكون أقل حركة. ويشكل الوضع الراهن فرصة للبلدان لوضع خطط انعاش تغير أنماط الاستهلاك والانتاج لمستقبل مستدام.

الهدف 13: لم يحتفل الكوكب لمدة طويلة كما اليوم بربيع نقي الهواء وراثت نظيفة، فقد انخفضت الانبعاثات بنسبة 25% بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية. كذلك انخفض استخدام الفحم بنسبة 40% في أكبر ستة معامل كهربائية منذ الربع الأخير لسنة 2019. وعلى بعد آلاف الأميال في الهند كان التلوث الهوائي منخفض جداً، حيث كان باستطاعة الناس رؤية جبال الهيمالايا للمرة الأولى لعدة عقود. وعليه تشكل الجائحة نداء صحوة تاريخية للأنظمة الاقتصادية الواقعة في أزمات للتوقف عن التلوث في نهاية المطاف. (رمضان، 2020)

وقد تم تسجيل انخفاض عالي في الطلب على الطاقة، نتج عن إغلاق الدول على نفسها في فترة الحجر الصحي وتوقف المصانع وتراجع استهلاك الطاقة المنتجة في معامل الفحم، كما انخفضت مستويات غاز ثاني أكسيد النيتروجين، علاوة على انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وذلك بسبب انخفاض الطلب على الكهرباء والإنتاج الصناعي إلى أدنى مستوياته.

الهدف 14: من بين العوامل التي أثرت إيجابيا في البيئة المائية هي تناقص عمليات صيد الأسماك. حيث أن ثلثي كمية الأسماك المصطادة سنويا يتم استهلاكها من طرف المطاعم وبخاصة تلك المتواجدة في الأماكن السياحية، فإجراءات توقيف السياحة من معظم الدول، ولو كان ذلك بشكل مؤقت، ساهم في توقيف عمليات الصيد بكميات كبيرة وخاصة للأصناف السمكية النادرة، والتي عادة ما يتم طلبها من قبل الزائرين الأجانب مثل سمك "الماهي ماهي" (أو "اللمبوكة") الذي يعيش في البحار الاستوائية والشبه استوائية. وليست السياحة هي السبب الوحيد، كذلك الحجر الصحي والذي جعل الناس يفضلون تناول الطعام في المنزل، بهدف حماية أنفسهم وأسرتهم، ما جعل معظم المطاعم تكثف وتحسن خدمات التوصيل إلى المنازل أو تقرر الغلق بشكل مؤقت أو نهائي، تفادياً لأزمات اقتصادية أكبر قد تسببها موجات انتشار محتملة للفيروس. (رمانى، 2020)

الهدف 15: بلغ مؤشر القائمة الحمراء¹ سنة 2020 ما قيمته 0.73 عالميا، انخفاض الضغط على المناطق الطبيعية والمحميات بسبب انخفاض أعداد رواد هذه المناطق. وتحسن الحياة الفطرية بسبب تراجع الضغط عليها من خلال الصيد والعبث بموائلها. كما يتوقع انخفاض التجارة في الحيوانات البرية بسبب تقييد التنقل والحركة. (المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، سبتمبر 2020)

الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية أخذت كذلك بعين الاعتبار، حيث دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى وقف شامل لإطلاق النار لمدة أسبوعين في مناطق النزاع. حيث قال "لقد حان الوقت لفرض الحجر على النزاع المسلح والتركيز سويةً على الكفاح الحقيقي في حياتنا". وقد لقيت دعوته آذاناً صاغية لدى بعض المقاتلين في أفغانستان والكاميرون وليبيا والسودان وسورية وأوكرانيا واليمن. وهو نجاح للهدنة العالمية التي نجمت عن كورونا، مما قد يدفع الأطراف المتصارعة لإعادة النظر في استئناف صراعاتها، في الحين الذي تستطيع فيه وقفها بشكل نهائي. (رمضان، 2020)

الهدف 17: على الرغم من أن أزمة كورونا أحدثت رد فعل قوي ضد العولمة، وإغلاق المجالات الجوية لكل دولة، وعدم استقبال رعايا الدول الأخرى، وإيقاف الرحلات السياحية خوفاً من انتقال العدوى من خلال انتقال رعايا الدول التي بها حالات إصابة كثيرة؛ إلا أنها أكدت على ضرورة إعطاء التعاون الدولي أهمية قصوى لتبادل الخبرات في مجال مكافحة الأمراض والفيروسات وما يستجد من وسائل للمكافحة والعلاج. (سيرج، 2020)

5. المناقشة

تشتمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على معالجة المشاكل والأزمات التي يعاني منها مختلف دول العالم وتفعيل التكافل والتعاون الدولي من أجل تحقيق مستقبل أكثر استدامة، ومنذ اعتماد الأمم المتحدة لهذه الأهداف سنة 2015 وتعهد الدول بالعمل على تحقيقها بحدود سنة 2030، باشرت الدول خططها لتنفيذ هذه الأهداف، ومحاولة الإسراع في ذلك، فهناك مجالات استطاع العالم أن يحقق فيها تقدما ملحوظا وأداء جيدا وأهداف أخرى لم يستطع التغلب على المشاكل التي تعيق تحقيقها، بالإضافة إلى عدم التزام عدد من القادة والحكومات بتعهداتهم بخصوصها. فرغم أن الحماية الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من المساواة، كانت من بين أهم أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الصحة كانت أكبر متضرر وأظهرت هشاشة كبيرة غير متوقعة على المستوى العالمي، كما أن التفاوت ظل قائما بين الدول وداخل بعض الدول أيضا إلى يومنا هذا، ومع ظهور جائحة فيروس كورونا تفاقمت المشاكل وابتعد العالم أكثر عن تحقيق تلك الأهداف، وبات أمر

^{*} مؤشر القائمة الحمراء يقيس التغير في خطر الانقراض، ويتراوح بين (0 منقرضة - 1 غير مهدد بالانقراض)

تحقيق تلك الأهداف في حدود سنة 2030 غير ممكن، فلقد نتج عن هذه الأزمة خسائر للعالم في المكاسب التي حققها خلال العقود السابقة في مجالات تنموية عديدة.

لقد كان لجائحة فيروس كورونا الفضل في اظهار جوانب القصور والخلل العظيمة في خطط ومسارات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عالميا، كما أظهر أن هناك مراكز ضعف أخرى ذات تأثير واسع، لم تدرس بالشكل المطلوب، وهذا ما ظهر من خلال بدايته كمرض في مدينة واحدة في العالم ليتحول بسرعة إلى جائحة وأزمة عالمية مست كل الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة، أي أن العمل في مجال ما سيؤثر على نتائج مجالات أخرى، لذلك كان لهذه الجائحة أثر على كل هدف من تلك الأهداف.

فهدف القضاء على الفقر بحدود سنة 2030 أصبح مستحيلا، حيث ارتفعت نسبة الفقر عالميا إلى 60% كنتيجة مباشرة لارتفاع البطالة نتيجة تأثير الجائحة على عدة قطاعات هامة، اذ من الممكن في سنة 2020 أن ينخفض دخل قرابة 90 مليون شخص الى أقل من حد الدخل الذي يعكس الفقر المدقع والبالغ 1.90 دولار يوميا. كما أثرت الجائحة كذلك على مساعي تحقيق الهدف الثاني، فالأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا يواجه تحديا كبيرا خاصة في ظل الاغلاق العام في اغلب الدول وتوقف الإنتاج وتعطل سلاسل الامداد، حيث أن الدول الفقيرة وذات الدخل المنخفض هي الأكثر تضررا وعرضة لأزمة غذائية.

وأهم هدف عكس قوة تأثير الجائحة نظرا لعلاقته المباشرة بها، هو الهدف الثالث، حيث اتضح أن أنظمة الرعاية الصحية عالميا لا توفر الحماية الاجتماعية التي تسعى أهداف التنمية المستدامة أساسا إلى تحقيقها، كما أظهرت نقصا كبيرا في قواعد وفروع هذا الهدف، يتمحور أساسا حول عدم التركيز على العاملين في مجال الصحة، الذين كانوا هم الجنود الفاعلين والحقيقيين في هذه الأزمة. أما بالنسبة للهدف الرابع فلقد كان لإغلاق المدارس والجامعات حول العالم تأثيرا سلبيا على نتائج التعلم، وعملا على المضي في تحقيق هذا الهدف ركزت الدول على أهمية توظيف التكنولوجيا أكثر في العملية التعليمية، إلا أنه اتضح أن 53.6% فقط من سكان العالم تتوفر لهم سبل الوصول إلى الإنترنت. لذلك ستساهم الفجوة الرقمية في توسيع الفجوة بين الدول فيما يتعلق بالمساواة في الحصول على التعليم. وقد ساهم توقف المدارس ومراكز الرعاية في زيادة الضغط على النساء أكثر، من خلال زيادة أعباء رعاية الاطفال وتعليمهم في المنزل، كما تسبب الحجر في تفاقم العنف المنزلي ضد المرأة عالميا، بالإضافة إلى تضرر النساء العاملات في مجال الرعاية الصحية من آثار وتبعات جائحة كورونا باعتبارهم يمثلن حوالي 70% من مجموع العاملين في الرعاية الصحية. هذه الأمور أظهرت أن العالم لا يزال بعيدا عن تحقيق الهدف الخامس.

أما فيما يتعلق بالهدف السادس، فرغم الدعوة العالمية للنظافة وغسل اليدين لتفادي انتشار المرض، لازال ملياري شخص لا يحصلون على مياه شرب، ونصف سكان العالم محرومون من شبكة الصرف الصحي الآمن. كما كشفت الجائحة عن مدى أهمية تحقق الهدف السابع، حيث أبرزت مدى الحاجة الى مصادر آمنة منخفضة التكلفة لتوفير الكهرباء في المركز الصحية. كما تسبب الغلق العام في تعليق العديد من الأنشطة وارتفاع معدلات البطالة. وهو ما أضر بالهدف الثامن وعطل أكثر من وتيرة تحقيقه عالميا. كما أضر ذلك بالصناعات التحويلية وتسبب في تعطيل سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة عالميا. وقد يكون أثر الجائحة على الهدف التاسع إيجابيا إلى حد ما فالتقليل من تداول العملات النقدية ساهم في تفعيل ابتكار وتطوير البنى التحتية الالكترونية. ومن الجلي أنه رغم الأثر العالمي للجائحة إلا أن أثرها كان أقوى على الأشخاص والعائلات والدول الفقيرة والضعيفة، مما كشف عن أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها. وقد أثرت الجائحة كذلك على استدامة المدن وعلى أنماط الاستهلاك والإنتاج عالميا. ولعل من أهم التأثيرات الإيجابية للجائحة هو التراجع الهام في نسب انبعاثات الغازات الدفيئة بسبب توقف المصانع ووسائل النقل المختلفة، والذي يعد

حسب علماء المناخ أكبر انخفاض للانبعاثات منذ الحرب العالمية الثانية. رغم أن هذا الأثر مؤقت وقصير الأجل إلا أنه يدفع صناعات القرار في العالم لاتخاذ تدابير حازمة وأكثر جدية في هذا المجال. ورغم أن الجائحة ساهمت كذلك في حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية إلى حد ما بسبب توقف عمليات النقل والصيد فيها، إلا أن سبل التخلص من الكمادات ومواد النظافة التي ارتفعت كميات استهلاكها عالمياً بسبب الجائحة، كان السبب في مشكلة التلوث البلاستيكي في المحيطات. كما كان للجائحة أثر إيجابي على حفظ الحياة البرية بسبب الحجر وتوقف عمليات الصيد وانخفاض التجارة في الحيوانات البرية بسبب تقييد حركة النقل، غير أن هذا الأثر يعتبر مؤقتاً كذلك وهناك من اغتتم فرصة الحجر لصيد سلالات وفصائل قد تكون مهددة بالانقراض.

كان للجائحة أثر ملحوظ على السلام العالمي فالهدنة العالمية التي دعا لها الأمين العام للأمم المتحدة بسبب الجائحة، ساهمت إلى حد ما في دفع الأطراف المتنازعة إلى إعادة النظر في استئناف صراعاتهم. وقد أظهرت الجائحة ضرورة المشاركة والتعاون الدولي في حل المشاكل العالمية، رغم الندرة المالية التي سببتها وما ينجر عنها من نقص الإعانات وتراجع الاستثمار الأجنبي، إلا أنها أثبتت مدى تأثير مشكل في دولة ما على باقي دول العالم.

6. الخاتمة

فرضت جائحة كورونا ضغوط كبيرة على المستوى العالمي نتيجة لآثارها السلبية على جميع المستويات مما قلص فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الجائحة لن يكون لها تداعيات اقتصادية على البشرية فحسب، إنما ستطال آثارها مجالات التنمية البشرية الأساسية؛ الصحة والتعليم والمستوى المعيشي ومتوسط دخل الفرد، ما من شأنه أن يولد أكبر تراجع في التنمية البشرية على الإطلاق. حيث أن أغلب هذه التداعيات كان لها أثر مباشر على فرص تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة العالمية، وبالتالي فإن الجائحة زعزعت استقرار النمو الاقتصادي العالمي وقادت العالم إلى أزمة ركود عالمي تهدد نجاح أهداف التنمية المستدامة من خلال تأثيرها بداية على الصحة والتي تمثل أحد أهم الأهداف الـ 17 الموضوعية من طرف الأمم المتحدة ثم باقي الأهداف، وبالرغم من كل الاختلالات التي سببتها أزمة كورونا والتي انعكست على جميع المستويات إلا أنها أعطت دفعة قوية لإعادة النظر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة رسم وتأطير الأهداف التنموية بنموذج جديد لما بعد الأزمة. فيما قد تؤدي هذه الأزمة إلى تعزيز الاستقرار والنظام وتعزيز التضامن لمواجهة مخاطر تواجه جميع الدول، وهو ما قد يسمح بإعادة النظر في مجموعة من السياسات والأولويات ويكفل ارساء ركائز لمجتمع دولي متعاون ولتحقيق تنمية مستدامة تقوم على تقاسم المعرفة والتكنولوجيا.

وقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- سيكون لدى الحكومات عقب انتهاء هذه الازمة مسؤولية عاجلة لتحديد أولويات الإنفاق للفترة القادمة ووضع خطة اقتصادية ليس فقط لإنقاذ استراتيجية 2030 بل لإنقاذ الاقتصاد؛
- بعد أزمة كورونا سيرتفع مقدار التمويل المطلوب للتنمية المستدامة عما قبل، وبالتالي يجب تضمين المتغيرات الحالية وإيجاد حلول أكثر فاعلية لتنفيذ أهدافها ومضاعفة التمويل لبرامج الخطة؛
- تفتح جائحة كورونا الفرصة للعالم لإظهار قيم التضامن والتآزر وتحويل هذه الأزمة إلى طريق جديد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛
- الأهداف التنموية السبعة عشر ومحاربة فيروس كورونا مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ذلك أن من أهم الأهداف التنموية هي الحماية الاجتماعية وعلى رأسها ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع؛

- بالرغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه كانت لها آثارا ايجابية من بينها العملية التعليمية التي شهدت مساعي قيمة للتحول الرقمي في التعليم، بالإضافة إلى استفادة البيئة والمناخ عبر خفض تلوث الهواء نتيجة توقف المصانع والمركبات والطائرات عن العمل:

- السير على مسار أهداف التنمية المستدامة يتطلب استراتيجيات ونموذج أكثر مرونة لا يتأثر بحدوث الأزمات من خلال إعادة التفكير في تعريف التنمية المستدامة التي تعمل على رؤية أشمل للأهداف.

ومن خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم توصيات أهمها:

- الحاجة إلى خطط وديناميكية أكثر فعالية للتغلب على آثار جائحة فيروس كورونا عالميا على المدى المتوسط والطويل.

- الحرص على مزيد من التعاون والتضامن الدوليين؛

- على الدول العمل على التمكن أكثر من إدارة المخاطر وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- إعادة النظر في أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة، واختيار أهداف ومؤشرات تناسب أوضاع كل الدول؛

- إيجاد سبل أكثر نجاعة لإدارة النفايات خاصة النفايات الطبية والخطرة.

7. المراجع

1. Daniel Wilkinson, L. T.-C. (2020, 04 16). *how covid 19 could impact the climate crisis*. Retrieved 11 26, 2020, from Foreign Policy In Focus: <https://fpif.org/how-covid-19-could-impact-the-climate-crisis>
2. Sachs, J. S.-T. (2020). *The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020*. Cambridge: Cambridge University Press.
3. Souyet, Y. E. (2009). *La responsabilité Sociétale de l'entreprise Sous le prisme de développement durable*. Canada: Arnaud franel Editions.
4. The world bank. (2020). *COVID-19 Intensifies the Urgency to Expand Sustainable Energy Solutions Worldwide*. press release.
5. Tracey strange, A. b. (2008). *Le développement durable à la croisée de l'économie de la société et l'environnement*. Paris: Organisation de Coopération et de Développement Economiques.
6. United nations. (2020). *shared responsibility, global solidarity : responding to the socioeconomic impact of covid 19*.
7. اسراء الخواص؛ نهال خلف. (بلا تاريخ). *جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة*. منظمة الأمم المتحدة.
8. الاتحاد المصري للتأمين. (2020). *تأثير جائحة فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة ودور صناعة التأمين المصرية في التقليل من هذه الآثار رؤية الاتحاد المصري للتأمين*. مصر: العدد 146.
9. الأمم المتحدة. (2015). *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. الدورة 70.
10. الأمم المتحدة. (2020, 07 13). *الأونكتاد يحذر من تداعيات جائحة فيروس كورونا على تحقيق أهداف التنمية العالمية*. تاريخ الاسترداد 20 10 2020، من أخبار الأمم المتحدة: <https://news.un.org/>
11. الأمم المتحدة. (2020, 07 31). *خمسة أشياء يجب أن تعرفها عن الأقفعة التي تستخدم مرة واحدة وعلاقتها بالتلوث البلاستيكي*. تاريخ الاسترداد 26 11 2020، من أخبار الأمم المتحدة: <https://news.un.org/ar/story/2020/07/1059122>
12. الأمم المتحدة. (22/07/2020). *التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة*. المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
13. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج. (سبتمبر 2020). *تأثير جائحة كوفيد-19 في دول مجلس التعاون على أهداف التنمية المستدامة*. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
14. المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. (2018). *دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية*. الأمم المتحدة.
15. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2020). *معجم مصطلحات كوفيد 19*. المغرب: مكتب تنسيق التعريب.
16. الوليد أحمد طلحة. (أفريل 2020). *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية*. صندوق النقد العربي.
17. إن منار رمضان. (07, 2020). *أهداف التنمية المستدامة: إعادة تحديدها بعد كوفيد 19*. تاريخ الاسترداد 15 08 2020، من معهد جوته: <https://www.goethe.de/prj/ruy/ar/covid/21932425.html>
18. جريدة لوسيل. (07 07, 2020). *كورونا يفاقم تحديات التنمية المستدامة في العالم*. تاريخ الاسترداد 20 10 2020، من جريدة لوسيل: <https://lusailnews.net>
19. رانيا رمانى. (01 09, 2020). *آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) على المحيطات والبيئة المائية*. تاريخ الاسترداد 31 11 2020، من أفاق البيئة والتنمية، مجلة الكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي/معا، العدد 128: <https://www.maancr.org/magazine/article/2739>
20. ريم عبد المجيد. (29 01, 2020). *عولمة الأمراض المعدية .. كورونا وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية*. تاريخ الاسترداد 05 10 2020، من المركز العربي للبحوث والدراسات: <http://www.acrseg.org/41481>
21. صندوق النقد العربي. (2020). *آفاق الاقتصاد العربي، الاصدار 12*. صندوق النقد العربي.

22. علي محمد أحمد أبو العز. (بلا تاريخ). تطبيق نظرية الظروف الطارئة على خدمات المرافق العامة الاقتصادية في ظل تداعيات انتشار فيروس كورونا. ندوة البركة للاقتصاد الاسلامي. المملكة العربية السعودية: الجامعة السعودية الالكترونية.
23. عمر الحسيني. (16, 04, 2020). أثر أزمة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في العالم ومصر. تاريخ الاسترداد 17, 08, 2020. من المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: <https://marsad.ecsstudies.com>
24. كنزي سيرج. (22, 04, 2020). تأثيرات فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 16, 08, 2020. من المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: <https://covid-19.ecsstudies.com>
25. مجموعة البنك الدولي. (2018). أطلس أهداف التنمية المستدامة من مؤشرات التنمية العالمية.
26. محمد بنعبو. (13, 04, 2020). تنزيل أهداف التنمية المستدامة في زمن كورونا. مجلة بيان اليوم، العدد 8974، صفحة 7.
27. وليد الأشوح. (2017). التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق. مصر: مؤسسة يسطرون.
28. ياسين خرشوفة. (2020). فيروس كورونا كوفيد 19 والتغير المناخي: أوجه التشابه وتداعياتهما على أهداف التنمية المستدامة 2030. نشرة الألكسو العلمية.
29. يوسف منصور. (29, 03, 2020). الاقتصاد ولماذا يخرجون للشوارع